Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(3) ; February 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
29.1.2019	13.2.2019	15.2.2019

النظام الدولي وواقع السياسية الدولية: إطار تحليلي

The International Order and the Reality of International Politics: A Framework for Analysis

الدكتور أحمد عبد الواحد الزنداني

Ahmed A. Aziz Al Zandani

أستاذ مساعد بكلية أحمد بن محمد العسكرية، قطر

المخلص

تقدم هذه الدراسة اطار تحليلي لفهم النظام الدولي والسياسة الدولية، وذلك لفهم النظام الدولي وطبيعة نشأته وتكوينه ودور القوى المؤثرة فيه، علما بأن هذا الإطار التحليلي أنبثق من دراسة عميقة لتاريخ النظام الدولي ونشأته، وركزت الدراسة على دوافع القوى المؤثرة في النظام الدولي، لاسيما القوى التي انشأته وتعمل على قيادته والمحافظة عليه، وتكمن أهمية الدراسة في ابراز تصور علمي لطبيعة النظام الدولي مما يساعد، وبشكل فعال، على فهم طبيعة وواقع السياسة الدولية، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أبرزها الكشف عن إشكالية توظيف الحقل الأكاديمي لخدمة الأغراض السياسية للدول الكبرى، من خلال تحويل الممارسات العدوانية في السياسة الدولية إلى نظرية اطلق عليها النظرية الواقعية، وأن الهدف من ذلك هو تقديم مبررات لممارسة سياساتها العدوانية. اتضح لنا من خلال هذه الدراسة، أن نظرية النظام العالمي المنبثقة من فكر مدرسة التبعية أكثر واقعية من المدرسة الواقعية، وأن استخدام هذه النظرية في التحليل السياسي وفي النظر لطبيعة العلاقات الدولية تفضي إلى نتائج أكثر دقة فتساهم في ترشيد عملية صناعة القرار وفي التوصل إلى تحليلات سياسية منطقية ومتسقة مع واقع السياسة الدولية. ولقد لاحظنا في هذه الدراسة أن النظام الدولي أرتكز على فكرة العلمانية ويعمل على ترسيخها وتعميمها على المجتمع الدولي، وهذا، يضع النظام الدولي في مواجهة العالم الإسلامي، ولعل هذا يفسر لنا الكثير من الصراعات القائمة في العالم الإسلامي اليوم.

كلمات مفتاحية: المجتمع الدولي، النظام الدولي، السياسة الدولية، النظرية الواقعية، نظرية النظام العالمي.

Abstract

This study provides an analytical framework for understanding the international order and the international politics. That is, to understand the international order, the nature of its origins and the role of its influential forces. This analytical framework emerged from a deep study of the history and origins of the international order. It focuses on the motives of the influential forces in world politics. Actually, it is important to study the concept of the international order, to understand the nature and the reality of the international politics. This study has reached a number of results, the most prominent of which is the disclosure of the problem of employing the academic field to serve the national interests of the great powers, by turning aggressive practices in international politics to a theory called the theory of Realism. Of course, the aim of the great powers is to provide justifications for their aggressive policies. However, it became clear to us, through this study, that the World System Theory, derived from the School of Dependency, is more realistic than the theory of Realism itself. In fact, the use of the World System Theory in political analysis leads to accurate results, which are logical and consistent with the reality of international politics. Moreover, we have noted that the international order is based on the idea of secularism. Accordingly, the leaders of the International order are working to consolidate and project secularism in the international community. This puts the Muslim World under great pressures of the international order, and this may explain the conflicts of the Islamic world today.

Keywords: International Community, International Order, International Politics, Realism, World System Theory.

المدخل

تتناول هذه الورقة النظام الدولي وأثره على السياسة الدولية، في محاولة علمية لسبر أغواره وتقديمه، لأهل الاختصاص والمهتمين بالعلاقات الدولية وشؤونها، من زاوية جديدة تركز على أهم نظريات العلاقات الدولية وتنقدها بطريقة علمية، بهدف إبراز الواقع الراهن للسياسة الدولية، وفقا لأطر علمية محددة تساعد على تحليل الأحداث الجارية في الساحة الدولية وتساهم في توقُّع مساراتها المستقبلية. إن فهم النظام الدولي الذي يسير عليه العالم اليوم امر غاية في الأهمية وقضية استراتيجية لكل من يتصدى لقيادة الأمم والشعوب، إذ ان أهم عوامل نجاح القيادة والقائمين عليها هو فهم طبيعة النظام الدولي والأسس التي يقوم عليها، حتى يتمكن صناع القرار من صياغة سياسات داخلية وخارجية ناجحة تمكنهم من قيادة بلدانهم على بيّنة ودراية بشؤون السياسة الدولية، التي تزداد تشابكا وتعقيدا كل يوم. وهذا يتطلب فهم عميق ومراجعة تاريخية لتطور النظام الدولي ولطبيعة النظريات الحاكمة للسياسة الدولية، وكذلك للذهنية المهيمنة على هذه المنظومة الدولية. وفي هذه الدراسة سنتناول، بأسلوب تحليلي، نشأة النظام الدولي الذي انبثق من أوروبا التي شكلت اللبنة الأولى لما بات يعرف اليوم بالمجتمع الدولي، ثم نُعرّف النظام الدولي ونتناوله بالدراسة المركزة التي تتسم بالعمق، نستخدم التاريخ ولكن دون اطناب أو سرد، ثم ندرس التصورات السائدة التي تهيمن على الذهنية الحاكمة للنظام الدولي، باعتبار أن لذلك أثر بالغ على طبيعة السياسة الدولية ومسارها في عالم اليوم. ثم ستعرج دراستنا هذه على نظرية النظام العالمي، لتقديم تصور علمي عن النظام الدولي وطبيعة التفاعلات الدائرة في فلكه.

مشكلة الدراسة

من يتابع السياسة الدولية ويركز على بعض القرارات التي تتخذ في مجال السياسة الخارجية لبعض الدول، ويربط بينها وبين بعض التحليلات التي تُطلق في الشؤون الدولية، يدرك بيسر أن هناك فجوة بين طبيعة تلك القرارات والتحليلات وواقع السياسة الدولية، وعند التأمل والتدبر ودراسة بعض المواقف دراسة متأنية، يكتشف المرء أن الخلل يكمن في عدم فهم طبيعة السياسة الدولية، وافرازاتها وآثارها على الساحة الدولية، وأن ثمة خلل يوجد في فهم بنية النظام الدولي، والواقع أن عدم إدراك هذا الأمر يقود الى تحليلات مضلله والى قرارات سياسية خاطئة، وعليه فان تقديم تصور دقيق عن طبيعة النظام الدولي والنظريات الحاكمة له والنظريات التي تؤثر على سياسات الدول الكبرى، التي

تحرك السياسة الدولية وتهيمن عليها، سيساهم بشكل فعّال في تجاوز هذا الخلل، وعليه يمكننا أن نضع مشكلة الدراسة التي نتناولها في الأسئلة التالية:

ما هي الآثار المترتبة على طبيعة النظام الدولي الراهن في السياسة الدولية؟ هل النظرية الواقعية المهيمنة على سلوك صناع السياسة الدولية واقعية فعلا؟! أم أنها تأتي في إطار عملية توظيف للحقل الأكاديمي بهدف إحكام السيطرة على النظام الدولي وتبرير السياسات الخارجية للدول الكبرى؟ هل نظرية النظام العالمي المنبثقة من مدرسة التبعية أكثر واقعية من النظرية الواقعية في العلاقات الدولية؟

الفروض

لنتمكن من تقديم إجابة علمية وموضوعية لأسئلة مشكلة الدراسة، فنحن بحاجة إلى وضع فروض تساعدنا على توجيه هذه الدراسة، فروض تقود هذه الدراسة وتضبطها منهجيا، وعلى هذا الأساس فإن فروض الدراسة هي:

- تطور النظام الدولي على أسس قانونية وسياسية عززت من سيطرة الدول الكبرى على السياسة الدولية
- هيمنة الدول الكبرى على المنظومة الدولية له علاقة بصياغة تصورات فكرية تبرر سياسات الدول الكبرى
- نظرية النظام العالمي لها علاقة بواقع السياسة الدولية ووضع النظام الدولي بشكل أفضل من النظرية الواقعية

أهداف الدراسة

الهدف من وراء هذه الدراسة هو تقديم إطار تحليلي يعين صناع القرار والمحللين لأحداث السياسة الدولية، على فهم الدوافع الكامنة وراء سياسات الدول والأقطاب المؤثرة في النظام الدولي، مما يعين على رسم سياسات قادرة على التفاعل الإيجابي مع الأحداث الدولية، وتجنب الكثير من المخاطر المترتبة على العجز في فهم السياسة الدولية، كما تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية عميقة في الادبيات السياسية المتعلقة بالسياسة الدولية، اذ تمتلئ أدبيات السياسة الدولية بكتابات تستند في مجملها إلى النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، وهي كتابات أُنتجت في البيئة الثقافية الغربية وحققت انتشارا عالميا، وتلقتها مؤسسات التعليم ولقنتها للدارسين دون بذل الجهد المطلوب لمعالجتها بما يتناسب والبيئة الثقافية لتلك المؤسسات، ومن أهداف هذه الدراسة محاولة الكشف، بشكل علمي، عن هذه الكتابات وجذورها النظرية وأثرها في السياسة الدولية كمحاولة أولية لوضع أدبيات سياسية تعمل على معالجة هذه المشكلة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في ابراز تصور علمي لطبيعة النظام الدولي والحقائق الكامنة وراء نشأته، وأسلوب الدول التي تهيمن عليه وتقوده، مما يساعد وبشكل فعّال في فهم طبيعة واقع السياسة الدولية، وتبرز أهمية الدراسة هنا في توفير أدبيات علمية تناقش طبيعة النظام الدولي من زوايا مختلفة، نحسب أن المكتبة العربية بحاجة إليها، لسد الثغرة المتعلقة بالمآلات المتوقعة لسياسات النظام الدولي، بعد دراسة تطوره ودراسة النظريات المؤثرة فيه والحاكمة له. كما أن أهمية هذه الدراسة تنبع من الحاجة لإثارة نقاشات علمية تتعلق بطبيعة الإنتاج الفكري المهيمن على علم العلاقات الدولية، بشكل عام، والسياسة الدولية والسياسة الخارجية بشكل خاص، إذ من الأهمية بمكان تحفيز الدارسين والباحثين على إعادة النظر في كثير من القواعد المنهجية في التفكير المتعلق بنظرية العلاقات الدولية، والفروع التابعة لها والمتأثرة بها كالسياسة الدولية والسياسة الخارجية.

منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي في التحليل السياسي، إذ اعتمدت على استقراء التاريخ فيما يتعلق بنشأة النظام الدولي وتطوره، وحللت نتائج ذلك الاستقراء، لفهم طبيعة النظام الدولي وآثاره على السياسة الدولية، فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تُعد، في تقدير المنهج التاريخي، من بين القوى الرئيسية التي تتحكم في اتجاهات السياسية الخارجية للدول. إن التاريخ يخدم كمعمل للتجارب واختبار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية، وكذلك فانه يمكن للمنهج التاريخي في التحليل تحقيق عدة مزايا، منها القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في اتباع سياسات خارجية معينة في وقت ما، واستخلاص مغزى أو دلالات عامة لأنماط السلوك الدولي المختلفة، كما ان استخدام هذا المنهج يؤدي الى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام الى آخر. إن المنهج التاريخي يساعد أيضا على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تُمليها والنتائج التي تتبلور عنها، وذلك في الإطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات.[1]

الدراسات السابقة

حظي النظام الدولي والنظريات السياسية في حقل العلاقات الدولية بدراسات غزيره، إذ أنها كانت وما تزال محل اهتمام الكثير من المفكرين والدارسين للسياسة الدولية من اتجاهات ومدارس مختلفة، وكان ذلك على مدار أجيال

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، (مطبوعات جامعة الكويت–كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية)، الطبعة الثانية، 1979، ص14.

كثيرة من العلماء والدارسين في هذه المجال. لقد كان أحد اهم أسباب الاهتمام والعناية بمجال السياسة الدولية ونظرياتها المختلفة، أنها شكلت توجهات فكرية أثرت بشكل كبير على سياسات الدول وعلى رأسها الدول الكبرى، وبحسب اطلاعنا فقد انقسمت أهم الكتابات حول النظام الدولي ونظريات العلاقات الدولية إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية، الأول الكتابات التي تناولت الفكر الواقعي،[2] وهذا الاتجاه الفكري ارتبط بالتبرير لفكرة الصراع باعتبارها أصل في الطبيعة البشرية، وركز على مفاهيم المصلحة والقوة والأمن والبرجماتية (النفعية) والاعتماد على الذات وإبراز الوجه العنيف للسياسة الدولية.

يأتي الاتجاه الثاني وهو ما يسمى بالمدرسة الليبرالية أو المثالية،[3] ليخالف توجه المدرسة الواقعية، إذ ركز على قضايا التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول، وبنى أهم أفكاره على المفهوم الغربي للحرية، مركزا على الطبيعة الخيرة للإنسان وحاجته في التعاون مع الآخرين مفترضا أن الصراعات تنشب نتيجة الظروف الاجتماعية وليس الميل العدواني الغريزي للإنسان، ويعتقد الليبراليون أن القواعد الأخلاقية يجب أن تكون راسخة في المؤسسات الدولية، وفي البيئة الاجتماعية لصناعة القرار السياسي لتمنع حدوث النزاعات المسلحة. وبينما اعتبرت أفكار المدرسة الواقعية وأفكار المدرسة الليبرالية انتاج فكري يروج لسياسات الدول الرأسمالية، فلقد ظهر اتجاه آخر بنظرات مغايرة، وعلى رأس هذا الاتجاه، تأتي مدرسة التبعية،[4] ويمكن أن نعتبر هذه المدرسة أحد افرازات الفكر الاشتراكي في العلوم الاجتماعية، لكنها، في

---

[2] Hedley Bull, 1962. "International Theory: The Case for Traditional Approach," *World Politics*, 18(3): 361–377. See also, E. H Carr, 2001. *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939: An Introduction to Study International Relations*, New York: Palgrave. See also, George F. Kennan, 1951. *Realities of American Foreign Policy*, Princeton: Princeton University Press. Niccolò Machiavelli, 1531. *The Discourses*, 2 vols., trans. Leslie J. Walker, London: Routledge, 1975. See also, John J. Mearsheimer, 1990. "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War," *International Security*, 19: 5–49. See also, Hans J. Morgenthau, 1946. *Scientific Man Versus Power Politics*, Chicago: University of Chicago Press. See also فريد زكريا : من الثروة إلى القوة (الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي)، ترجمة رضا خليفة القاهرة، الأهرام،1999, See also, إسماعيل صبري مقلد: نظريات السيّاسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)، الكويت، جامعة الكويت1982

[3] Charles Beitz, (1997). *Political Theory and International Relations*, Princeton: Princeton University Press. See also, Stanley I. Benn, (1988). *A Theory of Freedom*, Cambridge: Cambridge University Press. See also, Bhikhu Parekh, (1994). 'Decolonizing Liberalism,', in *The End of 'Isms'?: Reflections on the Fate of Ideological Politics after Communism's Collapse*, Alexander Shtromas (ed.), Cambridge, MA: Wiley-Blackwell: 85-103. Joseph Raz, (1986). *The Morality of Freedom*, Oxford: Clarendon Press. See also, تيموثي دن، 2004م، الليبرالية، في: عولمة السياسة العالمية، جون فرانسيس فوكوياما، 1993 ،نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أمين، مركز الأهرام .بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر مركز الخليج، دبي.

[4] J. Baylis, Smith, S., & Owens, P. (2011). The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations. Oxford, England. Oxford University Press. See also, T. Smith, (1981). The Logic of Dependency Theory Revisited, *International Organization*, Vol. 35, No. 4 (Autumn 1981), pages 755-761. O. Sunkel, (1969). National Development Policy and External Dependence in Latin America, *The Journal of Development Studies*, Vol. 6, No. 1,

تقديرنا، تعد أبرز تلك الافرازات فيما يتعلق بنظريات العلاقات الدولية وحقل السياسة الدولية، ولقد حاولت هذه المدرسة إبراز مساوئ الرأسمالية وأثرها على التنمية في البلدان النامية، وتحميلها مشكلة التخلف في تلك الدول، وركزت على قضايا الصراع الاقتصادي ودور الدول الكبرى في الاستئثار بالمقدرات الاقتصادية للدول النامية، وبينت أن الدول الكبرى تمارس سياسات مقصودة لإبقاء الدول النامية في دائرة التخلف والتبعية لتحافظ على الوضع الراهن للنظام الدولي.

بين هذا الكم المهول والمهم للدراسات التي تناولت القضايا المتعلقة بالنظام الدولي والسياسة الدولية، تأتي دراستنا المتواضعة هذه، لإبراز جانب جديد ووضع لبنة إضافية في البنيان الشامخ لهذا الحقل من المعرفة، وهذه اللبنة تتمثل في بيان أسباب الخلل الكامن في عملية صناعة القرار في السياسة الدولية لكثير من الدول، الأمر الذي حول العالم إلى حلبة صراع، وكذلك في بيان الأسباب الكامنة وراء انتاج تحليلات سياسية بعيدة عن حقيقة السياسة الدولية ومآلاتها، لاسيما في الدول النامية، التي تتخبط في ممارسة السياسة الدولية من خلال سياساتها الخارجية التي ليس لها إلا اسهاما محدودا في السياسة الدولية، إذ لا تتجاوز سياساتها في معظم الحالات أو في الأغلبية الساحقة منها عملية رد الفعل، مما يعكس عجزها الكبير عن انتاج سياسات خارجية فعّالة، كما هو واضح في الساحة الدولية.

أوروبا ونظام المجتمع الدولي

قبل ان نقدم تعريفا للنظام الدولي لابد أن نعي أن هذا النظام هو نظام لما يسمى بالمجتمع الدولي، وهذا الأخير يُعد امتدادا وتطورا طبيعيا لما عُرف بالعائلة الأوربية، وهي مجتمع من الدول وضِعت لبنته الأولى على أُسس افرزتها الحروب الدينية في أوروبا والتي انتهت بمعاهدة ويستفاليا لعام 1648م، ولقد أرست هذه المعاهدة سلام ويستفاليا، الذي قام على قواعد أساسية أولها نزع السيادة عن الكنيسة (الدين) ومنحها للدولة ممثلة في الملك، وهذا يعني (بكلمات روبرت أتش جاكسون) أن "التحول العلماني بعيدا عن الشرعية الدينية هو حجر الأساس للمجتمع الدولي منذ ذلك

روبيرتس وهايت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضيَّة التطوُّر والتغيّر الاجتماعي ترجمة: سمر الشيشكلي، ومراجعة: October 1969. See also, أمين، سمير، إشكاليَّة الاشتراكيَّة وما بعد الرأسماليَّة، القسم الأوَّل: ماهيَّة .محمود ماجد عمر، سلسلة عالم المعرفة، الجزء الأول، الكويت، تشرين (نوفمبر 2004م) .الاشتراكيَّة وطبيعة أزمتها الراهنة والقسم الثاني: طبيعة نظم الاشتراكيَّة المحققة وما بعد الرأسماليَّة، في مجلة المستقبل العربي، العدد 96، شباط عام 1987م See also, تيلور، بيتر وفلنت، كولن، الجغرافيا السياسيَّة لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القوميَّة، المحليَّات، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، .المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (282)، مطابع السياسة، الكويت، يونيو 2002 م

الحين"[5]، وهكذا ظهر مبدأ السيادة كمبدأ أساس في مجتمع الدول الأوربية الناشئ آنذاك، اذ كانت معاهدة ويستفاليا قد جمعت بين إقرار مفهوم السيادة والمنظومة العلمانية في أوروبا، وعلى هذا الأساس تطور القانون الدولي الذي بدأ بعدد من الأعراف والمعاهدات المنظمة للعلاقات الدولية بين دول العائلة الأوروبية، وهذا ما أكد عليه إف. إتش. هينزلي حيث يرى أنه "مهما تكن نظرتنا إلى معاهدة ويستفاليا المتعددة الدول، والمعاهدات التي أبرمت بعدها، فإنها كانت تعتبر أساس القانون الدولي العلماني"[6].

ومن قواعد سلام ويستفاليا ايضاً مبدأ عدم تدخل الممالك الأوربية في شؤون بعضها البعض، لتولد بذلك الدولة القومية وهي دولة علمانية بالضرورة تفصل الدين عن السياسة والحكم، إذ مُنعت الكنيسة (الدين) من التدخل في شؤون الممالك الأوروبية. ثم ظهر مبدأ توازن القوى، وهو مبدأ سياسي وليس قانوني أرسته الدول الاوروبية القوية من خلال سياستها الخارجية وسلوكها الدولي، حيث منحت لنفسها الحق في تقرير مصير الدول الضعيفة، وكان هذا الحق يخالف المبدأ الثاني، مبدأ عدم تدخل الدول الأوروبية في شؤون بعضها البعض، لكن الدول القوية برّرت هذا التدخل دوما بالحفاظ على الوضع القائم، الذي يحمي مصالحها ويحفظ سلام القارة الأوروبية من خلال توازن القوى، وذلك بمنع أي دولة قوية من كسب مزيد من القوة سواء باستيلائها منفردة على دولة صغرى أو عن طريق التحالف مع دولة قوية أخرى، وقد هيمن هذا المبدأ السياسي على مبادئ القانون الدولي، اذ أُنتهك في سبيله مبدأ احترام سيادة الدول، وعلى سبيبل المثال، تم تقسيم بولندا في مراحل ثلاث، الأولى في 1772، ثم 1793 وكذلك في 1795،[7] وبهذا شهد العالم اللّبنة الاولى لمجتمع من الدول سُمي بالعائلة الأوروبية، وتطور لاحقا ليصبح المجتمع الدولي الذي نشهده اليوم، مع حرص الدول التي أنشأته على أن تظل العلاقات بين وحداته الأساسية قائمة على نفس الأُسس التي قامت عليها العائلة الأوربية (العلمانية، عدم التدخل في شؤون بعضها البعض، توازن القوى). وهنا نلاحظ بوضوح ما ذهبت اليه الفرضية الأولى من هذه الدراسة المتعلقة بتطور النظام الدولي على أسس قانونية وسياسية عززت من سيطرة الدول الكبرى على السياسة الدولية.

وما يهمنا في هذه الدراسة هو أن نعّي أن الدول التي أنشأت المجتمع الدولي تديره وفقاً لنظامٍ دولي من مهامه الأساسية الحفاظ على المبادئ والقيم والأحكام التي انشأته، وعلى هذا الاساس عرف هدلي بول (Hedley

[5] أنظر روبرت إتش. جاكسون "تطور المجتمع الدولي" جون بيسليس واستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث : الإمارات العربية المتحدة , 2004) , ص 84.

[6] روبرت إتش. جاكسون، مرجع سابق، ص 85.

[7] انظر عبد الواحد عزيز الزنداني، السّير والقانون الدولي، (منشورات الجامعة اليمنية: صنعاء، 2010)، ص 26.

Bull) المجتمع الدولي على أساس أنه مجتمع من الدول أنشأته تلك الدول (دول العائلة الأوروبية) لإدراكها أن لها مصالح مشتركة وقيماً مشتركة، ولتقيم ذلك المجتمع فإنها تدرك أن عليها الالتزام بمجموعة مشتركة من الأحكام في علاقة كل منها بالأخرى، وأن عليها أن تنشئ مؤسسات مشتركة وتشارك في ادارتها.[8] وكان مما أدركته الدول الأوروبية أن عليها، في الوقت ذاته، أن تقود المجتمع الدولي الناشئ وفقا لعملية تكييف قانوني[9]، للحفاظ على مصالحها وإحكام قبضتها على العالم، وبناءً على ذلك فإن الدولة التي تشذ عن أُسس المجتمع الدولي لا يمكنها العيش بسلام في هذا العالم، وعليها أن تخضع لعملية تكييف لاحتوائها ضمن المجتمع الدولي سواء بوسائل ناعمة أو صلبة.

النظام الدولي

يُعرّف النظام الدولي بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عمليات التفاعل، وهذا التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به. وللنظام الدولي بنيان أو هيكل يتحدد وفقاً لدرجة توزيع الموارد وتركيزها، بالإضافة إلى ترتيب الروابط بين هذه الوحدات. وقد يكون هذا البنيان أحادي القطبية، أو ثنائي القطبية، أو متعدد الأقطاب[10]. وبناءً على هذا التعريف، فإن علماء العلاقات الدولية يرون أن الفاعلين الدوليين، وأهمهم الدول، يتفاعلون مع بعضهم البعض في إطار ذلك النظام، ولكل دولة من تلك الدول تأثيرا محدودا على عملياته وبدرجات متفاوتة، فعلى الدول أن ترسم سياساتها وفقاً لهيكل النظام الدولي الذي يفرض منطق التنافس وفقاً لتدرج هرمي لدول العالم أثناء تفاعلها في إطار ذلك النظام[11]. وعليه فإن للنظام الدولي قواعده الخاصة به والتي تكونت إما بتوافق تلك الدول (أنماط القانون الدولي والإنساني والتجاري) طالما توافقت مع مصالح الدول الكبرى، أو تُفرض من قبل الدول الكبرى بمختلف وسائلها السياسية (الدبلوماسية والدعائية والاقتصادية والعسكرية بما فيها الاستخباراتية).[12]

وللنظام الدولي بعد الحرب الباردة آليات محددة، وله عدة أدوات أو أذرع، فذراعه السياسي يتمثل في الأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن الذي يتمتع أعضاءه الدائمين بحق النقض (Veto)، وتُعد محكمة العدل الدولية ومحكمة

[8] انظر روبرت إتش. جاكسون , مرجع سابق , ص 71.

[10] انظر خليل عنروس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي , (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : الدوحة , نوفمبر 2011م) ص 4.

[11] Robert Gilpin, *War and Change in World Politics*, (Cambridge UK: Cambridge University Press, 1999), xii

[12] Ibid., p.198.

الجنايات الدولية والقانون الدولي بمثابة الذراع القانوني والقضائي للنظام الدولي، إلا أن الدول الكبرى حرصت دوما على إبقاء الذراع القانوني تحت هيمنة الذراع السياسي لتضمن التحكم به، وأبرز الدلائل على ذلك، ربط الشرعية الدولية بقرارات مجلس الأمن الدولي، وربط محكمة الجنايات الدولية بمجلس الأمن الدولي، وقصر أحكام محكمة العدل الدولية على أن تكون مجرد توصيات فقط، فليست أحكام ملزمة إلا في حالة قبول أطراف النزاع بقبول الولاية الاجبارية للمحكمة قبل نشوب أي نزاع، كما أن تلك المحكمة لا تقبل أي دعوى إلا بموافقة الأطراف المتنازعة، وإن قبلت الأطراف وبتت المحكمة في قضية من القضايا فمسألة تنفيذ الأحكام يعود لرغبة الدول المتنازعة، وفي حالة رفض أحد اطراف النزاع فللطرف الآخر اللجوء لمجلس الأمن لاتخاذ التدابير اللازمة.[13] وللنظام الدولي ذراعه الاقتصادي، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعدّية الجنسية (TNC)، أما ذراعه العسكري فيتمثل في حلف النيتو والتحالفات العسكرية التي تشكلها الدول الكبرى لحماية النظام الدولي من وقت لآخر، بالإضافية الى جيوشها وقواتها المسلحة وقواعدها العسكرية المنتشرة حول العالم. ووحداته الأساسية هي الدول، والمنظمات الدولية، والشركات المتعدية الجنسية، وما دونها من المنظمات والمؤسسات والجماعات والشركات وحتى الأفراد الذين لهم القدرة على التأثير سلبا أو إيجابا على عمليات التفاعل بين وحدات النظام الدولي.[14]

بنظرة متمعنة لأدوات النظام الدولي ندرك أن هذه الأدوات تحت هيمنة الدول الكبرى، فميثاق الأمم المتحدة في المادة 24 الفقرة 1 ينص على الآتي: "رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات."[15]، ثم زود الميثاق مجلس الأمن باختصاصات تنفيذية في الفصل السابع، إذ خولته المادة 39 الحق في أن يقرر "ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان"، ومنحته المادة 41 والمادة 42 حق اتخاذ التدابير اللازمة لفرض إرادته على الدول سواء بالوسائل غير العسكرية، كالمقاطعة الدبلوماسية أو الحصار الاقتصادي، أو بالوسائل العسكرية وشن الحرب البرية والجوية والبحرية، وبهذا فإن هذا المجلس، الذي تتحكم بقراراته الخمس الدول (بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين،

[13] للمزيد حول محكمة العدل الدولية أنظر مفيد شهاب، المنظمات الدولية، (دار النهضة العربية: القاهرة) الطبعة الخامسة، 1985، ص 327-360.

[14] أنظر دراسة قيّمة حول هيكل النظام الدولي وآلياته للباحث علي الحاج , سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة , (مركز دراسات الوحدة العربية: سلسلة أطروحة الدكتوراه -51), سنة 2005, ص 51- 56.

[15] انظر ميثاق الأمم المتحدة، المادة 24 على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على الرابط :
http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html

الولايات المتحدة) التي منحها الميثاق حق "النقض" الفيتو (Vito)، يمكن اعتباره الخصم والحكم في الوقت نفسه، إذ هو من يقرر، وبشكل مطلق، إذا ما كان عمل ما أو أي حدث تهديدا للسلم والأمن الدولي، وفي الوقت نفسه هو من يقرر التدابير اللازم اتخاذها للقضاء على ذلك التهديد. وهذا بكل وضوح يعكس هيمنة 5 دول على بقية دول العالم.[16]

وإذا نظرنا إلى الأداة الاقتصادية فإننا نجد أن القيادة المركزية للنظام الاقتصادي العالمي تتمثل في ثلاث ركائز: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأُضيف إليهما منظمة التجارة الدولية، وكلها مؤسسات تعمل وفق آليات منسجمة وتتعاون لخدمة النظام الدولي الذي أنشأته الدول الغربية بعد الحرب الباردة، وعلى سبيل المثال فصندوق النقد الدولي يتمتع بسلطات اقتصادية واسعة على مستوى العالم، فجميع النشاطات الاقتصادية تدخل في مجال عمل الصندوق، وآثار قراراته تمتد لتشمل جميع دول العالم، ويكون دوره شديد الأهمية بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على قروض الصندوق، حيث إن الصندوق يقدم القروض بعد مفاوضات مضنية مع الدولة المعوزة لانقاد اقتصادها مقابل شروط تعمل على تكييف وهيكلة اقتصاد هذه الدولة بما يتوافق مع خطط الصندوق مما يؤثر على سياستها الداخلية والخارجية بشكل كبير، وسياسات الصندوق تحرص على إبقاء الدول النامية في اطار التبعية للدول الكبرى، وهذا يتضح من خلال النظر إلى نظام التصويت، فإذا نظرنا إليه فإننا نجد أن الدول الصناعية هي المسيطرة على عملية التصويت حيث تمثل حصة البلد العضو في صندوق النقد الدولي عاملا أساسيا في تحديد قوته التصويتية في قرارات المؤسسة، حيث تنص الاتفاقية الأساسية لإنشاء صندوق النقد الدولي على "أن مجموع الأصوات لكل عضو يساوي مجموع أصواته الأساسية واصواته القائمة على حصص العضوية."[17] وهكذا فإن قوة التصويت في أجهزة صنع القرار في صندوق النقد الدولي تحدد نفوذ كل دولة على حدة. وتتمتع الدول الغنية أيضا بصوت الأغلبية في تمرير القرارات المهمة، ومنها أن تغيير نسب الحصص مثلا يتطلب أغلبية 85% من الأصوات، أي أن 15% من الأصوات تستطيع وقف هذه القرارات، وبهذا المعنى فإن الولايات المتحدة التي تحتفظ وحدها بحصة تصل نحو 17% من قوة التصويت تستطيع وقف أي قرار يتعلق بتغيير نسب الحصص. والدول الصناعية بشكل عام تتمتع بقدرة صوتية تصل

[16] أنظر نص المواد 39، 41، 42 من ميثاق الأمم المتحدة.

[17] Articles of agreement of the International Monetary Fund (1944). Arabic-Washington D.C. : International Monetary Fund, 2011 – p34.

إلى 60% بينما تحتفظ مجموعة الدول الصناعية السبع وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا التي تمثل عضويتها أقل من 4% من مجموع الدول بالسيطرة على 45% من قوة التصويت[18].

أما عند الحديث عن الشركات المتعدية الجنسية (Transnational Corporations) فالقد أصبحت مسيطرة على الاقتصاد العالمي، والأغلبية الساحقة من هذه الشركات هي شركات مملوكة للدول الصناعية، وعلى سبيل المثال، فإن أقل من 10% من الشركات العالمية تسيطر على ما نسبته 80% من الأرباح في العالم، وبينما كانت الشركات النفطية والمصارف تأتي على رأس قوائم الشركات المسيطرة على الاقتصاد العالمي وحتى ال 10 السنوات الماضية فقط، فان شركات التقنية تتربع على القمة اليوم، ومن أكبر 10 شركات تقنية في العالم من حيث القيمة السوقية، تملك السوق الأمريكية منها أكبر 9 شركات ، وهي آبل، ألفبت، مايكروسوفت، باركشاير هيثواي، اكسون موبايل، أميزون، فيسبوك، جنسون أند جنسون، جنرال اليكترك.[19] وبهذا يتضح أن الدول النامية لا تعدو عن كونها أسيرة للاقتصاد العالمي التي تتحكم به الدول الكبرى.

التفوق العسكري للدول الكبرى هو حقيقة دولية، ولعل أهم مظاهر هذا التفوق هو نشر القواعد العسكرية في كثير من مناطق العالم، ولقد أصبح إنشاء القواعد العسكرية وبكثافة تقليدا منذ مطلع القرن العشرين لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، كجزء من لعبة الحرب الباردة بين العملاقين الدوليين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الساحة الدولية، وبعد انهيار الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م الدامية، التي اعتبرت نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية، كل ذلك دفع بالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الى إعادة تعريف التهديدات الرئيسية التي تواجهها، وأصبحت التهديدات الجديدة، من وجهة النظر الأمريكية، تتمثل في "الإرهاب الديني" المتنامي إلى جانب الأخطار المشابهة مثل الحرب غير التقليدية، والجريمة، والتهديدات الناجمة عن انتشار أسلحة وتقنيات الدمار الشامل، وكل هذا دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرارات مهمة بشأن إعادة انتشار امكانياتها العسكرية في الساحة الدولية، من أوروبا الى وسط آسيا وحتى الشرق الأوسط، بما في ذلك بحر قزوين ومنطقة القواقاز، وقد مكّن التحالف العريض ضد "الإرهاب"، بعد الهجمات على الولايات المتحدة، القوى الغربية من نشر قواتها العسكرية في آسيا، الى أمكان كانت تعتبر مجال نفوذ روسيا التقليدي، لذلك،

[18] انظر موسوعة الجزيرة ، قوة التصويت بصندوق النقد الدولي، على الرابط :
https://bit.ly/2qoyboM

[19] See Alex Grey, *these are the World's ten biggest corporate giants*, 16 Jan. 2017, World Economic Forum, :
https://www.weforum.org/agenda/2017/01/worlds-biggest-corporate-giants/

أدى هذا إلى تدخل سياسي وعسكري للولايات المتحدة في بعض دول شرق أوروبا وآسيا – أفغانستان والعراق وبعض دول آسيا الوسطى، مما جعل القوات الأمريكية قريبة من حدود الصين وروسيا، وهذا خلق حالة نوعية جديدة في توازنات القوى الدولية[20].

بطبيعة الحال كان لدولة كبرى مثل روسيا، وخاصة بعد أن نهضت من كبوتها بعد الحرب الباردة، خططها الاستراتيجية لاستعادة مكانتها في الساحة الدولية، وكان للأداة العسكرية دور بارز في تلك الخطط، فمنذ أحداث 11 أيلول / سبتمبر، أعادة روسيا صياغة سياستها الخارجية من أجل تأكيد نفوذها في المناطق التي كانت موضع تركيز الولايات المتحدة، خاصة في آسيا الوسطى، التي كانت في الماضي منطقة تابعة للاتحاد السوفييتي. ووفقاً لعقيدة الأمن القومي في روسيا، فإن نشر القوات الروسية في المناطق المهمة استراتيجياً في الخارج ضروري لتطوير الأمن المشترك. في الوقت الحاضر، روسيا لديها حوالي 25 قاعدة عسكرية أجنبية مبعثرة في دول الاتحاد السوفيتي السابق مثل أذربيجان وجورجيا وطاجيكستان. في الآونة الأخيرة، في عام 2012، أكدت روسيا من جديد شراكتها العسكرية مع كيرقزستان (Kirgizstan)، التي بدأت في عام 2003، من خلال التوقيع على اتفاقية تسمح بتدريب مشترك على الدفاع بين الدول، بالإضافة إلى المنشآت العسكرية التي كانت موجودة بالفعل. تعتبر القاعدة البحرية في طرطوس، سوريا، آخر قاعدة عسكرية أجنبية روسية خارج الاتحاد السوفييتي السابق، لكن روسيا تمكنت في العام 2015 من أن تضيف قاعدة عسكرية جديدة على الأراضي السورية وهي قاعدة حميميم، حيث وقعت اتفاقا مع سوريا في أغسطس 2015، يمنح الحق للقوات العسكرية الروسية باستخدام قاعدة حميميم في كل وقت من دون مقابل ولأجل غير مسمى.[21] وقد لعبت دوراً مهماً منذ بدء الحرب الأهلية السورية، كونها الوسيلة الأساسية التي تدخلت روسيا من خلالها في الحرب الدائرة على الأراضي السورية.[22]

والحقيقة أن المواقف الاستراتيجية هي التي تكمن وراء دوافع الدول الكبرى لإنشاء قواعد عسكرية في الخارج، فهي لا تقتصر على أهداف عسكرية فقط، بل للسيطرة على الأسواق والموارد الطبيعية. ويؤكد هذه الحقيقة أراكليس تسافداريديس (Iraklis Tsavdaridis) أمين عام مجلس السلام العالمي إذ يقول:

[20] Bruna dos Santos Lersch and Josiane Simão Sarti, *The ESTABLISHMENT OF FOREIGN MILITARY BASES AND THE INTERNATIONAL DISTRIBUTION OF POWER*, UFRGSMUN | UFRGS Model United Nations ISSN: 2318-3195 | v.2, 2014| pp. 83-135.

[21] أنظر موسوعة الجزيرة، حميميم قاعدة روسية تبطش بالشعب السوري، على الرابط :

https://bit.ly/2dNyFAP

[22] Bruna dos Santos Lersch and Josiane Simão Sarti, Ibid, p. 95.

"بالطبع لا ينبغي أن ينظر إلى إنشاء القواعد العسكرية، ببساطة، على أنها لأهداف عسكرية مباشرة. إنها تُستخدم دائما لتعزيز الأهداف الاقتصادية والسياسية للدول. على سبيل المثال، كانت الشركات والحكومة الأمريكية حريصة على ذلك بعض الوقت لبناء ممر آمن لخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي التي تسيطر عليها الولايات المتحدة من بحر قزوين في آسيا الوسطى عبر أفغانستان وباكستان إلى البحر العربي. هذه المنطقة – تحتوي على أكثر من 6 في المائة من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم وحوالي 40 بالمائة من احتياطيات الغاز. الحرب في أفغانستان وإنشاء القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى تعتبر فرصة رئيسية لجعل خطوط الأنابيب هذه حقيقة واقعة"[23]

وبهذا يتضح أن أدوات النظام الدولي تعمل في الأساس لتعزيز قبضة الدول الكبرى على المجتمع الدولي في مختلف المجالات وعلى رأسها المجالات الاستراتيجية، وهذه السلوكيات الدولية ترفدها تصورات فكرية تبرر سياسات الدول الكبرى مما يسهل مهمتها في احكام السيطرة على الدول في النظام العالمي والهيمنة على السياسة الدولية، وهذا يؤكد ما ذهبنا اليه في فرضيتنا الثانية في هذه الدراسة، التي تقول إن هيمنة الدول الكبرى على المنظومة الدولية له علاقة بصياغة تصورات فكرية تبرر سياسات الدول الكبرى، بهدف احكام السيطرة على النظام الدولي.

التصورات الفكرية السائدة في الذهنية الحاكمة للنظام الدولي

من العوامل المؤثرة تأثيرا بالغا في عملية صناعة القرار في الدول الغربية مجموعة من التصورات التي تمارس على أساسها السياسة الدولية، والتي تؤثر بشدة على العديد من دول العالم بحكم قوة الدول الغربية في مختلف المجالات المادية، لاسيما العسكرية والاقتصادية والتقنية. وتنطلق هذه التصورات من فكرة رئيسية تبرر سلوك وسياسات الغرب الخارجية، فحواها أن النظام الدولي نظام فوضوي، ويقصد بالفوضوي هنا أن هذا العالم لا توجد على رأسه حكومة عالمية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها والتزاماتها[24]. وينبني على هذا التصور أن هناك تناقضاً جوهرياً بين المجتمع داخل الدولة وبين مجتمع الدول، فهذا الأخير يعاني من الفوضوية نتيجة غياب سلطة شرعية تملك وسائل القوة لإلزام المخالفين بتطبيق القانون. وعلى هذا الأساس بات قادة الدول الغربية على قناعة تامة بأن "العلاقات بين الدول ترتكز على علاقات قوة، وليس على علاقات حق. فهي تخضع للعبة المصالح الوطنية."[25] ولذا فإن قادة الدول الغربية يعتقدون بأن البيئة الدولية خطرة وعدوانية، وعليه فإن على الدولة أن تجعل من البحث عن القوة الموجه الأساس لكل

[23] Ibid.

[24] خليل حسين، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي المعاصر، (بيروت، دار المنهل اللبناني: 2007)، ص 67.

[25] للمزيد حول الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وأثرها على السياسة الخارجية للدولة انظر المرجع السابق....ص 39.

سياساتها[26]، فالحروب أمر طبيعي في حياة البشر ولا يمكن القضاء عليها، وللحد منها والتحكم بها لابد من توازن القوى أي توازن الرعب. هذا الفكر يسمى الفكر الواقعي، أي أن ترى العالم كما هو لا كما ينبغي أن يكون[27]، وهذا النوع من التفكير ليس سوى مدخل يمنطق سياسات عدوانية تجاه الأمم والشعوب الضعيفة، وهذا بدوره يشعل التنافس الحاد بين الدول العظمى الذي ما يلبث أن يتحول الى صراع يُفضي الى حروب ومأسي إنسانية مؤلمة، كما هو حال العالم اليوم.

ما أوردناه فيما سبق ليس مجرد تحليل سياسي أو استنتاج منطقي، بل هو واقع السياسة الدولية القائم على حقائق ووقائع عاشها ويعيشها العالم في ظل النظام الدولي منذ أن سيطرت أوروبا على زمام السياسة الدولية وبدأت مرحلتها الاستعمارية التي عُرفت بالإمبريالية[28]. وحتى منتصف القرن العشرين كان عدد من الأسماء اللامعة في علم العلاقات السياسية الدولية في الغرب قد رصدوا أهم أحداث السياسة الدولية وكيّفوا تلك الحقائق التي جمعوها من رصدهم لأحداث السياسة الخارجية لدول أوروبا الإمبريالية لتقديم نظرية في العلاقات الدولية تسمى النظرية الواقعية (Realism)، والهدف الأساس لهذه النظرية هو تبرير السياسات العدوانية لقادة الدول الغربية.

الحقيقة أن الفكر المسمى بالواقعي ضارب الجذور في تاريخ الغرب وفي فكره السياسي، ولقد صار ملازماً لواقع الغرب في سياسته الدولية، حيث أصبح مدرسةً يعتمد عليها الساسة الغربيون في سياسات دولهم الخارجية. فهذا الفكر يستل مادته الفكرية من عدد من كبار المفكرين الذين عاشوا في عصور مختلفة امتدت من قبل الميلاد إلى عصرنا هذا[29]. وهذه المدرسة (الواقعية) تؤمن بأن البشر لهم طبيعة شريرة، فهانز مورجانثو، أبو المدرسة الواقعية، في العصر الحديث يرى بأن الاختلالات (imperfections) في العالم ما هي إلا نتيجة طبيعية للقوى الملازمة للطبيعة الإنسانية، ولتحسين العالم فإن علينا أن نعمل مع هذه القوى لا أن نعمل ضدها[30]. ويقول أيضا :

---

[26] Inan McLeaN and Alistair McMillan, *The Concise Oxford Dictionary of Politics*, Oxford University Press, 2003, P.456.

[27] خليل حسين، مرجع سابق، ص 41.

[28] Joshua S. Goldstein, International Relations (US: published by Priscilla McGeehan, 2001, 4th ed.), P. 30.

[29] تمتد من الحقبة التي عاش فيها ثيوسيديدس (Thucydides) 460-406 قبل الميلاد مروراً بميكافلّي (Machiavelli) الذي عاصر عصر النهضة الأوروبية في القرن الخامس عشر ثم هوبز (Hobbes) الذي عاش في بداية العصر الحديث لأوروبا في القرن السابع عشر إلى عصر مورجانثو (Morgenthou) في القرن العشرين (توفى 1975).

[30] Scott Burchill, Andrew Linklater and others, *Theories of International Relations*, (Macmillan: New York), 1996. P.74.

"تعتقد الواقعية السياسية أن السياسة، بشكل عام، مثل المجتمع، تحكمها قوانين موضوعية تمتد جذورها الى الطبيعة البشرية، ومن أجل تحسين المجتمع، من الضروري، أولاً، فهم القوانين التي يعيش على ضوئها المجتمع. وعلينا أن ندرك أن هذه القوانين عند عملها محصنة أمام رغباتنا، وتحدي الانسان لهذه القوانين ليس الا مخاطرة تقود للفشل"[31].

مقولات مورجانثو أعلاه، بطبيعة الحال، ليست سوى دعوة مفتوحة لتطبيع العلاقات الدولية مع بيئة مختلة، ليس هذا فحسب، بل دعوة مقصودة للعمل مع القوى المسببة لها بدعوى أنها ملازمة لطبيعة الانسان الشريرة، بحسب فهم المدرسة الواقعية للطبيعة الإنسانية، إنها ببساطة ووضح دعوة لممارسة الشر، وهذا في التحليل الأخير ليس سوى مبرر للسياسات العدوانية التي تُدفع الدول الكبرى لممارستها مقدمة بحلة أكاديمية. والحقيقة، أن القليل من المتابعين للسياسة الدولية يعرفون أن مورجانثو كان أحد المفكرين الأوروبيين الذي كان، قد هاجر الى الولايات المتحدة و:

"قام بعد 1945، بقصد واضح وصريح، بتعريف القادة الأمريكان بمبادئ الممارسات السياسية في القرن التاسع عشر. وافترض هؤلاء الواقعيون أن العرف الدبلوماسي الأمريكي بريء، في كثير من الأحيان، من الطرق الوحشية لسياسة القوة، وأنه يفتقر للفهم الكافي لتعقيدات السياسة الدولية" [32]

وهكذا يتضح أن مهمة مرجانثو كانت، وباسم العلم ضبط سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان من الواضح أنها ستدير العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث تتفق مع أفكار المدرسة الواقعية في السياسة الدولية ونزع "البراءة" من قادتها وتحويل سياساتهم إلى سياسات عدوانية، وهذا ما تم، حيث تشهد كتب السياسة الدولية بصعود النظرية الواقعية في السياسة الدولية مع صعود الولايات المتحدة إلى قمة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، وأنها صارت اليوم النظرية الأكثر حضورا في السياسة الدولية.[33] بطبيعة الحال، يتضح من كلمات مورجانثو أعلاه أنه تأثر بدراسة الممارسات العدوانية للدول الأوربية في القرن التاسع عشر، فمن المعروف أن الحملة الإمبريالية، التي استباحت فيها الدول الأوروبية الكبيرة، آسيا وأفريقيا والأميركتين وأستراليا، كانت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأن ما يحدث في السياسة الدولية لا يشهد بصحة النظرية الواقعية بقدر مع يؤكد أنها قدمت من قبل مجموعة من المفكرين لإيجاد المبررات اللازمة لاستمرار الحملات الامبريالية، وإن بطرق حديثة، والحقيقة أنه مورجانثو لم يكن الوحيد في هذا

[31] Hans J. Morgenthau, Six Principles of Political Realism, in Robert J. Art & Robert Jervis, International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues, (Pearson, Longman: USA) 9th Edi. 2009, p7.

[32] ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية : الاستعمار والاساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري (دار الكتب العربية، بيروت: لبنان، 2009)، ص، 16.

[33] John Bayliss, Steve Smith, & Patrica Owens, The Globalization of World Politics, (Oxford University Prress: 2008) 4ed. P 92.

المضمار، وإن كان هو المؤسس له أو كما يطلق عليه أبو المدرسة الواقعية المعاصرة، فلقد سبقه إدوارد هاليت كار (Edward Hallett Carr) الذي دون أفكار المدرسة الواقعية التقليدية في كتابه أزمة العشرين عاما (*The Twenty Years' Crisis*) ولحقه كينث ن. والتز (Kenneth N. Waltz)، والذي وضع أفكاره في كتاب النظرية في السياسة الدولية الذي نشر لأول مرة في العام 1979، الذي وضع فيه اقترابا علميا بات يعرف بالواقية الجديدة، ولا شك أن انتعاش هذه المدرسة الذي تزامن مع قيام العملاق الأمريكي قد أسس واثر تأثيرا بالغا في الأواسط الأكاديمية والسياسة في الولايات المتحدة، فمن بين المفكرين السياسيين الذين تبنوا نفس المواقف الفكرية، وكان لهم دور كبير في ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية، هنري كسنجر، إذ تذكر مراجع العلاقات الدولية أن الرجل تأثر، أيضا، بدراسته للسياسة الأوروبية في القرن التاسع عشر، وهو ذات القرن الذي تأثر بمجرياته مورجانثو، ومن المعروف أن كيسنجر من أبرز المفكرين والساسة الواقعيين الذين ظهروا في القرن العشرين، والشاهد هنا أن الأفكار الخطيرة التي احتوتها المدرسة الواقعية، والتي باتت تقدم وتدرس في مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية، ويتأثر بها الكثير من الدارسين والساسة والعاملين في مجال العلاقات الدولية، ليست سوى امتدادا طبيعيا للحملة الإمبريالية التي ازدادت حدة وعنفوان مع مطلع القرن الحادي والعشرين، فعلى سبيل المثال، فإن الفكرة التي تكرسها المدرسة الواقعية، والتي تقول أن العلاقات الدولية هي ما يحدث في الواقع، وليس ما يجب أن يكون عليه الواقع، ما هي الا فكرة تستهدف تدمير أي محاولة للإصلاح أو مقاومة طغيان الدول الكبرى، وهو ما يمكن أن نطلق عليه توظيف الحقل الأكاديمي لخدمة سياسات الدول الكبرى.

والحقيقة تكمن في أن المفكرين الواقعيين الذين قدّموا هذه التصورات لرجال السياسة والحكم يشككون في وجود مبادئ أخلاقية عالمية أو مُثُلاً عليا، ولذا فهم يوصون القادة بأن يتعلموا أنواعاً مختلفة من الأخلاق لا تعتمد على أي نوع من الفضائل، وإنما تعتمد بالدرجة الأولى على "الحصافة والضرورات السياسية"[34]، أي أنهم يوصون باستبعاد المبادئ والقيم المثلى في السياسة الدولية. وفي ظل هذا التصور عملت الدول الغربية، التي تقود النظام الدولي، على ممارسة سياسة دولية ثبّتت بموجبها نظاماً دولياً يخدم مصالحها، ولا يرتكز، بطبيعة الحال، على قيم العدالة والحق، مما يبرر ويتيح لها استغلال الشعوب والأمم الضعيفة، والتحكم في طرق التجارة الدولية والمواد الخام والأسواق العالمية. وهذا النوع من الفكر يجعل من سياسة الدول الغربية الخارجية سياسة طُغيانية (تطغى على حقوق الآخرين) بالضرورة وإن اختلفت أشكالها وصورها من عصر إلى آخر. وهكذا نستطيع أن نقول إن الفرض الذي ذهبنا اليه في معالجه

[34] John Bayliss, Steve Smith, & Patrica Owens, Ibid. P 92.

مشكلة الدراسة التي بين أيدينا، والذي يقول أن هيمنة الدول الكبرى على المنظومة الدولية له علاقة بصياغة تصورات فكرية تبرر سياسات الدول الكبرى بهدف احكام السيطرة على النظام الدولي، قد وضعنا في الاتجاه السليم لمعالجة مشكلة البحث.

نتيجة لإدراك تيار واسع من المفكرين لخطورة ما ذهبت اليه المدرسة الواقعية، فلقد انتج نظريات عديدة في العلاقات الدولية تناهض الأفكار الواقعية وتتبنى أفكار توصف النظام الدولي بشكل أكثر واقعية، ومن بين أهم هذه النظريات نظرية النظام العالمي (World System Theory).

نظرية النظام العالمي

في إطار النظام الدولي تتوالى عمليات التفاعل الدولي بين وحداته السياسية كالدول والمنظمات الدولية والشركات المتعدية الجنسية وغيرها، وهناك عدد من النظريات التي تحاول تفسير الاختلافات في السياسية الخارجية للدول.[35] ومن نظريات العلاقات الدولية التي تحاول تفسير النظام الدولي، طور علماء العلاقات الدولية نظرية النظام العالمي، لتفسير السياسات الخارجية للدول، ويرى العلماء الدارسون لحقل السياسة الخارجية، أن هذه النظرية من أفضل النظريات المناسبة لتفسير السياسة الدولية، التي هي في التحليل الأخير، مجموع السياسات الخارجية لدول العالم في إطار النظام الدولي، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة في نهاية ثمانينات القرن العشرين، الحرب التي انتهت إلى سيطرة النموذج الليبرالي (الرأسمالي) على العالم. وهذه النظرية تقسم دول العالم إلى دول مركزية تجمع بين المال والقوة، ودول المحيط – الدول الهامشية الضعيفة – التي تدور في فلك ذلك المركز، لتصبح النظرية السائدة في العلاقات الدولية[36].

وتنظر نظرية النظام العالمي إلى العلاقات الدولية على أنها صراع وكفاح من أجل السيطرة الاقتصادية، وهي تحلل العلاقات الدولية على أساس أنها علاقات قائمة بين الدول المهيمنة التي تقع في مركز النظام الدولي وتلك الدول التابعة التي تقع في محيط النظام الدولي. ومن النقاط التي تُعد محل اتفاق لدى معظم المتخصصين في العلاقات الدولية، أن الدول الغربية دول مركزية في المنظومة الدولية، وهي تسيّر العالم وتقود النظام الدولي على أُسس ليبرالية رأسمالية منذ انتهاء الحرب الباردة، ولذا فإن نظرية النظام العالمي تركز على قضايا مثل الاستغلال والامبريالية والفقر والتخلف، ومخرجاتها الرئيسية تتمحور حول استغلال الدول الفقير، التي تقع في هامش النظام الدولي، والاستغلال يمارس بشكل

[35] See Bahgat Koraney and Ali E. Hillal Dessouki, *The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Change* (Oxford: Westveiw Press, 1991) p. 8.
[36] Graham Evans and Jeffrey Newnham, *The Penguin Dictionary of International Relations* (London: Penguin Books, 1998) p. 520.

مستمر من قبل الدول الغنية التي تقع في مركز النظام الدولي. والمؤيدون لهذه النظرية يكشفون عن طبيعة النظام الدولي ويرون بأنه نظام رأسمالي حاسم، يقوم على تدرج هرمي من حيث النمو والسيطرة، مما يجعل الدول الهامشية في هذا النظام تابعة للدول المركزية ومعتمدة عليها اقتصاديا، وهذا يؤدي إلى تقييد سيادتها بشكل كبير.[37]

كان أبرز المفكرين الذين طوروا هذه النظرية هو إيمانويل فالرشتاين (Immanuel Wallerstein)، إذ يرى فالرشتاين أن التاريخ قد شهد الكثير من عمليات صعود وسقوط الأنظمة العالمية، وأن النظام العالمي الحديث ولد في أوروبا في مطلع القرن السادس عشر، ثم توسع ليضم العالم بأسره، ولقد كانت الرأسمالية هي القوة الدافعة وراء هذا التوسع للنظام الدولي. في الحقيقة كان فالرشتاين يبني على دراسات سابقة، فأصول نظرية النظام العالمي تعود الى كتابات ماركس التي انتقد فيها الإمبريالية، ومع مطلع القرن العشرين كان هناك العديد ممن كتبوا في هذا الإطار لعل أبرزهم لينين الذي كتب كتيبا (Pamphlet)، ونشره في العام 1917م وأسماه، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، وقد تطورت هذه الكتابات وعُرفت لحقا بمدرسة التبعية (Dependency School) لاسيما في أمريكا اللاتينية، وانتجت هذه الكتابات ما عُرف بفكرة القلب والمحيط في النظام الدولي، فراول بريبسك (Raul Prebisch) قد تحدث عن دول المحيط في النظام الدولي والتي تعاني من "تدهور شروط التجارة" باعتبار أن أسعار المنتجات الصناعية التي تنتجها دول القلب تزداد بشكل كبير مقارنة بأسعار المواد الخام التي تنتجها دول المحيط، ولأن دول المحيط تعتمد على البضائع البدائية، فإنها تصبح أكثر فقرا مقارنة بالدول الصناعية، من هنا جاء فالرشتاين ليطور الفكرة ويضيف الى فكرة النظام الدولي القائم على دول مركزية (دول القلب) ودول هامشية (دول المحيط) ليضيف دول شبه المحيط، وهي دول تحمل ملامح من البلاد الفقيرة والبلاد الغنيَّة معاً، وتعمل كوسيط في عمليَّات استغلال المركز للمحيط، وذلك بهدف إعطاء حريَّة الحركة للدول في تراتبيَّة النظام العالمي الواحد، وهي دول شبه هامشية وتقع بين دول المحيط ودول المركز[38].

ويحدد فالرشتاين الصفات التي تتمتع بها كل مجموعة دولية، فدول القلب أو الدول المركزية هي دول ديمقراطية، ومستوى الأجور فيها مرتفع، وتستورد المواد الخام، وتصدر المواد المصنعة، والاستثمارات فيها مرتفعة، وتتوافر فيها خدمات الرفاه الاجتماعي، أما الدول الوسيطة فصفاتها أن لها حكومات سلطوية ، تصدر الصناعات التكميلية والمواد الخام، وتستورد المواد الصناعية والمواد الخام، ومستوى الأجور فيها منخفض، وخدمات الرفاه فيها منخفضة،

[37] Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, *The Foreign Policies of Middle East States* (London: Lynne Rienner, 2002) P. 2.
[38] John Bayliss, Steve Smith, & Patrica Owens, Ibid. P 147

بينما الدول الهامشية أو دول الأطراف فهي دول ذات حكومات غير ديمقراطية، تصدر المواد الخام وتستورد المواد المصنّعة، الأجور فيها أقل من أدنى مستوى للأجور، ولا توجد فيها خدمات للرفاه.[39] ووفقا لنظرية النظام العالمي، فإن الاقتصادات الثلاث لدول المركز وشبه المحيط والمحيط، مرتبطة مع بعضها من خلال علاقات استغلال، حيث أن الثروة تسحب من الهامش إلى المركز، وكنتيجة لذلك فإن هذا الوضع النسبي بين هذه الثلاثة الاقتصادات يزداد رسوخا: الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا. إن هذه الثلاث المناطق مجتمعة تشكل البعد الجغرافي للنظام الاقتصادي العالمي، وشرح أحداها بمعزل عن الأخرى يعطي صورة جامدة عن النظام العالمي.[40]

وعند تأمل نظرية النظام العالمي ووصفها للنظام الدولي نجد أنها أكثر واقعية من غيرها، وأن هذه النظرية تعكس حقيقة النظام الدولي وتفسر كثير من الصراعات مع دول المركز المدفوعة بالسيرورة الرأسمالية ونهم التكاثر المادي الذي لا يتقيد بأي أخلاقيات خاصة في مجال العلاقات الدولية وهو ما تمهد له النظرية الواقعية التي تستبعد الأخلاق من العلاقات الدولية، وبهذا يتضح لنا أن الفرضية الثالثة لهذه الدراسة وضعت هذه الدراسة في المسار السليم إذ تقول: إن نظرية النظام العالمي المنبثقة من مدرسة التبعية لها علاقة بواقع السياسة الدولية ووضع النظام الدولي بشكل أفضل من النظرية الواقعية.

النتائج والتوصيات

أدركنا من خلال هذه الدراسة أن العالم بات تحت سيطرة الدول الكبرى التي تمكنت من إنشاء نظام دولي على أسس ليبرالية رأسمالية، وأن هذا النظام أشبه بنظام الدولة الدكتاتورية أو الشمولية التي تستخدم أساليب سلطوية لإحكام السيطرة على الدولة وشعبها. وعلى هذا الأساس فإن أولى التوصيات التي نقدمها في دراستنا هذه أن مسألة السعي لتغيير هذا النظام الدولي ومقاومته، بكل وسيلة مشروعة، مسألة ضرورية لتحقيق العدل والسلام في العالم.

كشفت هذه الدراسة عن إشكالية توظيف الحقل الأكاديمي لخدمة الأغراض السياسية للدول الكبرى، من خلال تحويل الممارسات العدوانية في السياسة الدولية إلى نظرية اطلق عليها النظرية الواقعية، وأن الهدف من ذلك هو تقديم مبررات ، بحلة علمية أكاديمية، لممارسة سياسات عدوانية من قبل الدول الكبرى تجاه دول العالم الأخرى، وعليه فإن هذه الدراسة توصي بأن يعمل الباحثون والأكاديميون وأهل الاختصاص، على تجريد صفة العلمية من النظرية الواقعية، وإجراء مزيدا من الدراسات لكشف خطورة هذه النظرية على السلام العالمي وتفنيد أطروحاتها بطرق علمية، على

[39] Ibid, P 148.
[40] Ibid.

غرار هذه الدراسة، التي يمكن أن نعتبرها خطوة أولى في طريق طويل، لكنه ضروري لخدمة البشرية واحلال السلام على هذا الكوكب.

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن نظرية النظام العالمي المنبثقة من فكر مدرسة التبعية أكثر واقعية من المدرسة الواقعية، وأن استخدام هذه النظرية في التحليل السياسي وفي النظر لطبيعة العلاقات الدولية تفضي إلى نتائج أكثر دقة فتساهم في ترشيد عملية صناعة القرار وفي التوصل إلى تحليلات سياسية منطقية ومتسقة مع واقع السياسة الدولية كما هو وليس كما تروج له أفكار المدرسة الواقعية، وعليه فإن هذه الدراسة توصي المنظرين في حقل العلاقات الدولية والمختصين به إلى تقديمها كبديل أفضل لفهم السياسة الدولية خاصة في المراحل التعليمية والتدريبية لدارسي العلاقات الدولية، ونحسب أنها ستخرج جيلا من السياسيين، سواء من سيعمل في مؤسسات صناعة القرار أو في مؤسسات التحليل السياسي، أكثر فهما للواقع إذ سينتبهون لخطورة الأفكار التي تحملها النظرية الواقعية على السلام والتعاون الدولي وسيعملون على درء ذلك الخطر من خلال قرارات سياسة متزنة وتحليلات علمية تكبح جماح العدوان الذي تبرر له المدرسة الواقعية.

وأخيرا لاحظنا في هذه الدراسة أن النظام الدولي أرتكز على فكرة العلمانية إذ فصل الدين (الكنيسة) عن الدولة، وكان هذا كما أوضحت الدراسة الأساس الأول الذي ارتكز عليه النظام الدولي، وهذا بطرق مباشرة وغير مباشرة، يضع النظام الدولي في مواجهة للعالم الإسلامي باعتبار أن العلمانية فرضت فرضا على شعوب العالم الإسلامي ولم تكن يوما اختيارا ديمقراطيا لهذه الشعوب، إذ أنه في عملية توسعه خارج أوروبا اصطدم بالدولة العثمانية وشعوبها المسلمة ليجبرها بطرق شتى على تبني النظام العلماني ليتم قبولها في النظام الدولي، وقد عبر هذا الصدام عن نفسه من خلال صراعات مطولة انتهت الى انهيار الدولة العثمانية، كما أن الدول المسلمة وشعوبها قد ورثت هذا الصراع منذ خضوعها للاستعمار وقيامها كدول قومية مستقلة، ولعل طبيعة النظام الدولي المرتكز على العلمانية يفسر لنا الكثير من الصراعات القائمة في العالم الإسلامي اليوم، وربما تكون لِ (إل. كارل براون)، أحد المختصين بالمنطقة العربية، الذي يرى أن دول "الشرق الأوسط"، دول مخترقه تخضع بدرجة عالية واستثنائية إلى التدخل والسيطرة الخارجية، ولكن شعوب هذه الدول بفضل تميزها الثقافي (الإسلام) تقاوم تلك السيطرة بشدة،[41] رؤية ثاقبة إذ أنها في تقديرنا تفسر، إلى حد كبير، الصراع القائم بين قادة النظام الدولي (الغرب) وشعوب ما يسمى "الشرق الأوسط" المسلمة التي ترفض

[41] Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, *The Foreign Policies of Middle East States* (London: Lynne Rienner, 2002) P. 2.

الهيمنة الغربية. وعليه فإن دراستنا هذه توصي بأن يربط الباحثون والمختصون بين الطبيعة العلمانية للنظام الدولي وأسباب الصراعات في الشرق الأوسط، لنستنتج أن هذا أحد أسباب العنف في المنطقة، وكذلك أن يربطوا بين هذا الاستنتاج وبين الطبيعة الدكتاتورية والشمولية للنظام الدولي، إذ أن هذا الربط يفضي إلى نتيجة فحواها، أن فرض العلمانية بسطوة النظام الدولي باعث ومسبب رئيسي للصراعات في منطقة الشرق الأوسط والعالم الاسلامي، ولذا توصي هذه الدراسة أيضا بتركيز الباحثين والمتخصصين في شؤون العلاقات الدولية على انتاج الدراسات التي تكشف خطورة التسلط في العلاقات الدولية وفرض المفاهيم بالقوة والدعوة إلى تبادل الأفكار لا فرضها لتحقيق السلام العادل كهدف ينبغي أن ننشده في العلاقات الدولية.

الخاتمة

الدراسة التي بين أيدينا قامت على أساس ملاحظة علمية تمثلت في وجود فجوة كبيرة بين واقع السياسة الدولية وطبيعة الكثير من القرارات والتحليلات المتخذة في مجال السياسة الدولية، وبنظرة سريعة لوضع النظام الدولي الراهن الذي يحوي، فيما يحوي، الكثير من الصراعات التي أفرزت العديد من المشاكل المعقدة في السياسة الدولية، كمشكلة الحروب وما تنتجه من مآسٍ إنسانية، ومشكلة الفقر وما تجره على البشرية من ويلات ومعاناة مستمرة، وبعد دراسة وتأمل علمي توصلنا إلى أن أحد أسباب وجود هذه الفجوة هو الأثر البالغ الذي أحدثته المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي امتدت لأجيال عدة، لاسيما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وصعود التيار الواقعي الذي أفرز انتاج فكري ضخم يبرر السياسات العدوانية للدول الكبرى، ويربي أجيالا محملة بهذه الأفكار ليرفد بها مؤسسات صناعة القرار ومراكز التحليل السياسي، كانت مهمة هذه الأجيال ، وما تزال، انتاج الأفكار الواقعية وتطويرها وتقديمها في ثوب علمي الهدف الحقيقي منه احكام السيطرة على النظام الدولي، وتقديم المبررات للسياسات العدوانية التي تمارسها الدول الكبرى على الساحة الدولية، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نتيجة ذلك تعود إلى إنشاء النظام الدولي الذي ارتكز على عدد من الأسس التي خرجت من أوروبا وامتدت لتشمل العالم فيما بات يعرف بالمجتمع الدولي، وعليه فإن معالجة الوضع الراهن للمجتمع الدولي لابد وأن يبدأ بكشف خطورة النظرية الواقعية وتجريدها من صفتها العلمية عبر الدراسات العلمية التي تثبت ذلك، وإنتاج البدائل العلمية والمعرفية التي تعكس صورة حقيقة للسياسة الدولية، ولقد أشارت هذه الدراسة إلى نظرية النظام العالمي الجديد التي انبثقت من مدرسة التبعية التي كشفت منذ وقت مبكر خطورة النظام الدولي القائم على أسس ليبرالية رأسمالية على السلام ومستقبله في العالم، كما كشفت هذه الدراسة خطورة أسس النظام الدولي التي ارتكزت على العلمانية على العالم الإسلامي، وبينت أن الطبيعة الديكتاتورية

والشمولية للنظام الدولي وفرض النظام الدولي لأسسه بالقوة قد أفرزت صراع أيديولوجي ستدفع البشرية ثمن باهضا له، ودعت الدراسة أهل الاختصاص للإنتاج المعرفة التي تدعو الى السلام من خلال تبادل الأفكار لا فرضها.

المراجع

أولا: الوثائق

1- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الأمم المتحدة: نيويورك.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1. أمين، سمير. إشكاليَّة الاشتراكيَّة وما بعد الرأسماليَّة، القسم الأوَّل: ماهيَّة الاشتراكيَّة وطبيعة أزمتها الراهنة والقسم الثاني: طبيعة نظم الاشتراكيَّة المحققة وما بعد الرأسماليَّة، مجلة المستقبل العربي، العدد 96، شباط 1987.
2. بيسليس، جون، استيف، سميث. عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث: الإمارات العربية المتحدة، 2004.
3. تيلور، بيتر، فلنت، كولن. الجغرافيا السياسيَّة لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القوميَّة، المحليَّات، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (282)، مطابع السياسة، الكويت، يونيو 2002.
4. الحاج، علي. سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية: سلسلة أطروحة الدكتوراه -51، 2005.
5. حسين، خليل. قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي المعاصر، بيروت، دار المنهل اللبنان:2007.
6. شهاب، مفيد. المنظمات الدولية، (دار النهضة العربية: القاهرة) الطبعة الخامسة، 1985.
7. روبيرتس، وهايت. من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضيَّة التطوُّر والتغيّر الاجتماعي ترجمة: سمر الشيشكلي، ومراجعة: محمود ماجد عمر، سلسلة عالم المعرفة، الجزء الأول، الكويت، تشرين، نوفمبر 2004.
8. ليتل، ريتشارد. توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعمار والاساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، دار الكتب العربية، بيروت: لبنان، 2009.
9. زكريا، فريد. من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة، رضا خليفة القاهرة، الأهرام، 1999.
10. الزنداني، عبد الواحد. السّير والقانون الدولي، منشورات الجامعة اليمنية: صنعاء، 2010.
11. سليمان، خليل. الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، نوفمبر 2011.
12. فوكوياما، فرانسيس. نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أمين، مركز الأهرام، 1993.

13.زكريا، فريد: من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، القاهرة، الأهرام،1999.

14.مقلد، إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت–كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الثانية، 1979.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Baylis, John, Steve Smith. and Patricia Owens, eds. *The globalization of world politics: An introduction to international relations*. Oxford University Press, 2011.
2. Beitz, Charles R. *Political theory and international relations*. Princeton University Press, 1997.
3. Carr, Edward H. "The twenty years crisis, 1919-39." *An Introduction to the Study International Relations.* New York: Palgrave, 2001.
4. Dos Santos Lersch, Bruna, and Josiane Simão Sarti. "The Establishment of Foreign Military Bases and the International Distribution of Power." *UFRGS Model United Nations* 2 (2014): 83-135.
5. Evans, Graham, and Jeffrey Newnham. The Penguin dictionary of international relations. London: Penguin Books, 1998.
6. Fann, Kuang T., and Donald C. Hodges. "Readings in US imperialism." (1971).
7. Gilpin, Robert. War and change in world politics. Cambridge University Press, 1999.
8. Goldstein, Joshua S., International Relations, Priscilla McGeehan, 2001.
9. Hans, Morgenthau. "Scientific Man Versus Power Politics." Chicago: University of Chicago Press, 1946.
10. Kennan, George F. Realities of American Foreign Policy, Princeton University Press, 1951.
11. Mearsheimer, John J. "Back to the future: Instability in Europe after the Cold War." International security 19 (1990): 5-49.
12. Raz, Joseph. The morality of freedom. Clarendon Press, 1986.